

The Impact of the Islamic Financing and Investment Mode Diversification on Meeting Customers' Financing Needs: An Applied study on the Libyan Islamic Bank– Misrata Branch

Ayiman Omar Ben Saed^{1*}, Fatema Mohamed Al Bile'ezzi²

¹Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Libya

²Department of Finance and Banking, Higher Institute of Science and Technology Misrata, Libya

أثر تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء:
دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي، فرع مصراته

ايمن عمر بن سعد^{1*}، فاطمة محمد البلعزي²

¹قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

²قسم التمويل والمصارف، المعهد العالي للعلوم والتقنية مصراته، ليبيا

*Corresponding author: e.bensaed@asmarya.edu.ly

Received: July 16, 2026

Accepted: September 26, 2026

Published: October 12, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study aimed to examine the effect of diversification in financing and investment modes on meeting customers' financing needs, with an application to the Libyan Islamic Bank, Misrata Branch. The study adopted a descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the primary data collection instrument. Data were collected from a random sample of the bank's customers, with 70 questionnaires distributed and 68 valid questionnaires retrieved for analysis. To analyze the data and test the study hypothesis, SPSS version 29 was employed using descriptive statistics, simple linear regression analysis, and the F-test. The results showed that the level of diversification in financing and investment modes was high, with a mean score of 3.60. Similarly, the level of meeting customers' financing needs was high, with a mean score of 3.51. The regression model revealed a statistically significant positive effect of diversification in financing and investment modes on meeting customers' financing needs. The correlation coefficient (R) was 0.744, while the coefficient of determination (R^2) was 0.554. Furthermore, the regression model was statistically significant ($F = 82.072$, $p = 0.000$), with a regression coefficient (B) of 0.904. These findings indicate that diversification in financing and investment modes constitutes an important factor in enhancing the bank's ability to meet customers' financing needs. Accordingly, the study recommends expanding financing alternatives, particularly financing modes based on real assets, and improving the alignment of financing amounts and maturities with the nature of customers' actual financing needs.

Keywords: Islamic banking; financing and investment modes; meeting customers' financing needs.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، بالتطبيق على المصرف الإسلامي الليبي - فرع مصراتة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة عشوائية من عملاء المصرف، حيث وُزعت 70 استبانة واستُردت 68 استبانة صالحة للتحليل. ولتحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة، تم استخدام برنامج SPSS (الإصدار 29)، بالاعتماد على الإحصاءات الوصفية والانحدار الخطي البسيط واختبار F. أظهرت النتائج أن مستوى تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي بلغ 3.60، كما جاء مستوى تلبية الاحتياجات التمويلية مرتفعاً بمتوسط بلغ 3.51. وأظهر نموذج الانحدار وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية على تلبية الاحتياجات التمويلية، حيث بلغ معامل الارتباط $R=0.744$ ومعامل التحديد $R^2=0.554$ ، في حين بلغت قيمة $F=82.072$ بمستوى دلالة (0.000)، وبلغ معامل الانحدار $B=0.904$. وتشير النتائج إلى أن تنوع الصيغ التمويلية والاستثمارية يرتبط بارتفاع مستوى تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء. وتوصي الدراسة بتوسيع البدائل التمويلية، ولا سيما الصيغ المرتبطة بالأصول الحقيقية، وتحسين ملائمة مبالغ التمويل وآجاله لطبيعة الاحتياجات الفعلية للعملاء.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، صيغ التمويل والاستثمار، تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء.

المقدمة:

يمثل تنوع صيغ التمويل والاستثمار أحد المحددات المهمة لقدرة المصارف الإسلامية على الاستجابة لاختلاف الاحتياجات التمويلية لعملائها، إذ لا تتشابه هذه الاحتياجات من حيث الغرض أو حجم التمويل أو آجاله أو القدرة على السداد. ومن ثم، فإن توافر مجموعة متنوعة من الصيغ، مثل المراجعة والإجارة والمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع، لا يقتصر على زيادة الخيارات المتاحة أمام العميل، بل يرتبط بقدرة المصرف على مواءمة الأداة التمويلية مع طبيعة النشاط والغرض من التمويل والظروف المالية للعميل، في إطار الضوابط الشرعية.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في البيئة المصرفية الليبية في ظل الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي في توفير التمويل للأنشطة الاقتصادية وتيسير حصول الأفراد والمنشآت على الموارد اللازمة للاستهلاك والتجارة والاستثمار والإنتاج. وفي هذا السياق، يصبح تقييم تنوع الصيغ التمويلية من منظور العملاء أكثر أهمية من مجرد حصر عدد المنتجات التي يقدمها المصرف؛ إذ إن القيمة الفعلية للتنوع تتحدد بمدى قدرته على توفير بدائل مناسبة وكافية ومرنة لتلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الخدمات المصرفية الإسلامية وعلاقتها برضا العملاء أو ولائهم، فإن عدداً قليلاً منها يتناول اختبار أثر تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، ولا سيما في البيئة المصرفية الليبية. ومن هنا تركز هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية وتلبية الاحتياجات التمويلية، من خلال دراسة تطبيقية على عملاء المصرف الإسلامي الليبي - فرع مصراتة، بهدف قياس مستوى التنوع المتاح، وتقييم مستوى تلبية الاحتياجات، واختبار مدى ارتباط المتغيرين إحصائياً.

مشكلة الدراسة:

تتزايد أهمية تنوع المنتجات التمويلية في المصارف الإسلامية في ظل تعدد احتياجات العملاء واختلاف أغراضها الاستثمارية والاستهلاكية والإنتاجية، مما يتطلب توفير صيغ تمويل واستثمار متنوعة تتناسب مع هذه الاحتياجات. وتعد المراجعة والإجارة والمضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في تقديم التمويل والاستثمار، وقد أكد مصرف ليبيا المركزي، في إطار حوكمة المصارف الإسلامية، أهمية تطوير صيغ التمويل والاستثمار واقتراح منتجات جديدة بما يتناسب مع احتياجات العملاء. ومن هنا تبرز الحاجة إلى التحقق من مدى انعكاس التنوع الفعلي في صيغ التمويل والاستثمار على قدرة المصارف في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، ومدى ملائمة هذه الصيغ لاحتياجاتهم المختلفة، من خلال دراسة تطبيقية على عملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراتة باعتباره أول وأكبر مصرف إسلامي في ليبيا، ومن ثم تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- ما مدى تأثير تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي، فرع مصراتة؟

وبالتالي يمكن تقسيم السؤال الرئيسي إلى الأسئلة التالية:

1. ما مستوى تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراتة من وجهة نظر العملاء؟
2. ما مستوى تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراتة من وجهة نظرهم؟
3. ما أثر تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية على تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراتة؟

فرضية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية من الجانب التطبيقي ومدى كفاءتها في تلبية احتياجات العملاء في الواقع العملي، حيث أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع على حد علم الباحثين لم تتناول هذا الجانب وإنما تدرس الخدمات المصرفية ورضا العملاء بشكل عام ومن ثم تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. التعرف على مدى تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية التي يقدمها المصرف الإسلامي الليبي، ومدى ملائمتها للاحتياجات التمويلية المختلفة للعملاء.
2. الوقوف على مدى قدرة صيغ التمويل والاستثمار المتاحة على تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، والكشف عن مدى استفادتهم الفعلية منها.
3. بيان العلاقة بين تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية ومدى تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء.
4. الإسهام في إثراء المكتبة العلمية في الجانب المتعلق بصيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، وفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول تنوع صيغ التمويل والاستثمار وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية الليبية.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة للتعرف على أثر تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء بالتطبيق على المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:
1. تعريف المفاهيم المرتبطة بصيغ التمويل والاستثمار الإسلامية وتلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء.
 2. قياس واختبار أثر تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء.
 3. تحليل واقع تطبيق هذه الصيغ في المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته.
 4. تقديم نتائج وتوصيات تساهم في تحسين كفاءة تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية من زوايا متعددة، تراوحت بين دراسة مدى تنوع الصيغ وتفضيل بعضها على غيرها، وبحث إمكانية تطبيق صيغ تمويلية محددة، ودراسة مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية على الاستجابة للاحتياجات التمويلية للعملاء والقطاعات المختلفة. ففي البيئة الليبية، تناول كريم (2023) الأولوية التفضيلية لصيغ التمويل والاستثمار في السوق المصرفي الليبي من وجهة نظر متخذ القرار، وركز على الأهمية النسبية للصيغ المختلفة ضمن حزمة الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، وتوصل إلى وجود تفاوت في تأثير حزمة خدمات الصيرفة الإسلامية في أولوية التفضيل لدى متخذ القرار المصرفي. وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالنسبة للدراسة الحالية لارتباطها المباشر بتنوع صيغ التمويل والاستثمار في البيئة الليبية، إلا أنها ركزت على تفضيلات متخذ القرار المصرفي، في حين تركز الدراسة الحالية على أثر تنوع هذه الصيغ في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء.

وفي إطار بحث إمكانية توظيف صيغ تمويلية مختلفة لتلبية احتياجات العملاء، بحث Enab et al (2019) مدى إمكانية تطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع في المصارف الليبية، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية استخدام هذه الصيغة كمصدر للتمويل الشخصي لتلبية احتياجات العملاء، واعتبارها بديلاً مناسباً للتمويل الشخصي. كما تناول ناب (2021) الموضوع بصورة تطبيقية على مصرف الجمهورية، وتوصل إلى امتلاك المصرف الإمكانات المالية والخبرات الفنية اللازمة لتطبيق صيغة تمويل الخدمات والمنافع لتغطية الاحتياجات النقدية للعملاء، مع وجود تأخر في التطبيق، أرجعته الدراسة إلى تأخر استجابة ممثل الالتزام الشرعي للاستشارة المتعلقة ببدء التطبيق. وتظهر أهمية هاتين الدراستين في إبرازهما العلاقة بين تطوير أو إتاحة صيغة تمويلية وبين قدرة المصرف على الاستجابة لاحتياجات العملاء، إلا أن تركيزهما انصب على صيغة تمويلية محددة، وليس على تنوع مجموعة الصيغ التمويلية والاستثمارية التي يوفرها المصرف.

ومن جانب آخر، تناولت بعض الدراسات المعوقات التي تحد من استخدام الصيغ الإسلامية المختلفة في المصارف الليبية؛ فقد بحث الجدير (2022) محددات تطبيق صيغة الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة، وتوصل إلى وجود محددات قانونية وتشريعية وتمويلية وتشغيلية وتسويقية تحد من تطبيقها. كما تناول الجدير (2023) معوقات تطبيق صيغة المشاركة في المصارف التجارية الليبية، وأظهرت نتائج وجود محددات قانونية وتشريعية وتمويلية وتشغيلية وتسويقية تعوق استخدام هذه الصيغة في تمويل المشروعات الصغيرة. كذلك توصل التواتي وعون (2021)، من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، إلى أن قدرة المصرف على تقديم صيغ التمويل الإسلامي، إلى جانب الكفاءات والخبرات ودرجة المخاطرة وغيرها من العوامل، تمثل إشكاليات أمام حصول المشروعات الصغرى على التمويل المصرفي. وتكشف هذه الدراسات أن توافر الصيغ التمويلية من الناحية النظرية لا يضمن بالضرورة استخدامها عملياً، إذ يرتبط تطبيقها بعدد من المحددات القانونية والتشريعية والتمويلية والتشغيلية والتسويقية.

وفي السياق ذاته، تناول الفقيه وبازينة والأسطى (2023) دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات التمويل العقاري في ليبيا، وقدموا مقترحاً لتطوير منتجات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة وتتلاءم مع الاحتياجات التمويلية المعاصرة. كما بحث مسعود (2023) آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية الليبية، وتوصل إلى إمكانية إسهامها في تمويل المشاريع الاستثمارية وجذب المدخرات وتوفير السيولة. وتبرز أهمية هذه الدراسات في تأكيد الحاجة إلى تطوير وتوسيع نطاق المنتجات والصيغ الإسلامية بما يسمح للمصارف بتوفير بدائل تمويلية واستثمارية تتناسب مع اختلاف الأغراض والاحتياجات.

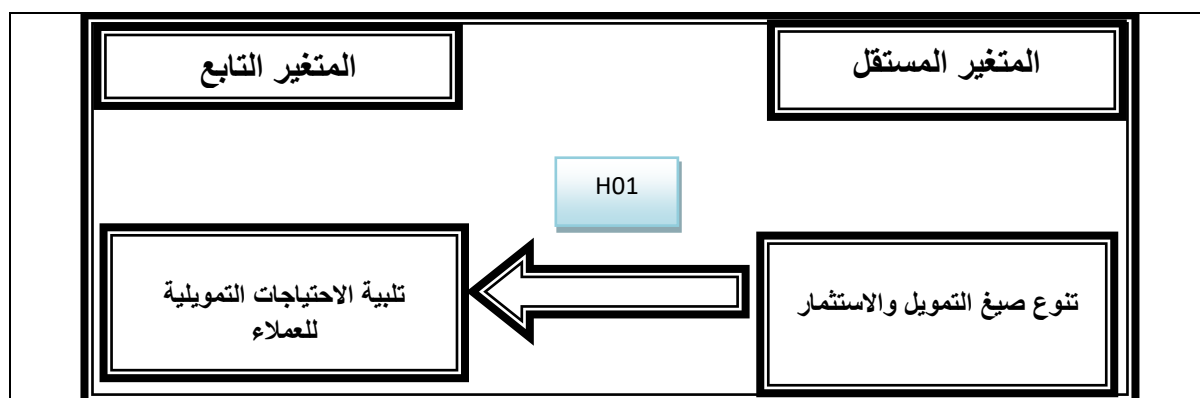
وعلى المستوى الدولي، تناولت بعض الدراسات مفهوم التنوع في أدوات التمويل الإسلامية بصورة مباشرة؛ فقد بحث Al-kayed and Aliani (2020) أثر التركيز مقابل التنوع في محافظ التمويل لدى المصارف الإسلامية، مع التمييز بين نوع الأداة والقطاع والمنطقة الجغرافية، وأظهرت النتائج أن أثر التركيز أو التنوع يختلف باختلاف مجال التنوع ومستوى المخاطر؛ ففي حين ارتبط التركيز في بعض الأدوات والقطاعات بانخفاض المخاطر على حساب الربحية، أصبح التنوع بين الأدوات الإسلامية أكثر ملاءمة عند ارتفاع مستوى المخاطر. كما تناول Šeho et al (2023) أثر تنوع القروض والتمويل في استقرار المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأظهرت النتائج اختلاف أثر التنوع بين نوعي المصارف. وتفيد هذه الدراسات في تأصيل مفهوم تنوع أدوات التمويل وإبراز أهميته على مستوى نشاط المصرف، إلا أنها ركزت على آثار التنوع في المخاطر والاستقرار والأداء المصرفي، ولم تتناول أثره في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء.

ومن ناحية الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية، بحث Gait and Worthington (2015) اتجاهات المستهلكين الليبيين نحو أساليب التمويل الإسلامي من خلال دراسة شملت 385 مستهلكاً، وأظهرت النتائج وجود معرفة متفاوتة بالمنتجات الإسلامية وارتفاع نسبة الاستخدام المحتمل لأساليب التمويل الإسلامي، مع أهمية عوامل دينية وخدمية في تفسير اتجاهات العملاء. كما تناول Albashir et al (2018) قبول المنتجات المصرفية الإسلامية في ليبيا، وأظهرت النتائج أن المعيار الاجتماعي والسيطرة السلوكية المدركة كانا من العوامل المهمة في تفسير نية العملاء لاستخدام المنتجات المصرفية الإسلامية، في حين لم يكن للاتجاه والمخاطر المدركة تأثير معنوي عند مستوى 0.05. وتفيد هذه الدراسات في إبراز جانب الطلب على المنتجات الإسلامية ووجود اختلاف في معرفة العملاء واتجاهاتهم نحوها، إلا أنها لم تختبر مدى كفاية تنوع الصيغ التي يوفرها المصرف في تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة للعملاء.

وبالنظر إلى مجمل الدراسات السابقة، يتضح أن الأدبيات تناولت موضوع الصيغ الإسلامية من زوايا مترابطة، وإن كانت مختلفة في مستوى التحليل؛ فقد ركزت بعض الدراسات على تفضيل الصيغ وتطبيقها في البيئة الليبية، بينما بحثت دراسات أخرى المحددات والمعوقات التي تحول دون استخدام صيغ تمويلية بعينها، في حين تناولت دراسات أخرى تطوير المنتجات المالية الإسلامية أو دراسة آثار تنوع التمويل على المخاطر والعائد والاستقرار المصرفي. كما تناولت بعض الدراسات جانب الطلب من خلال اتجاهات العملاء ومدى قبولهم للمنتجات وأساليب التمويل الإسلامي.

وتكشف المقارنة بين هذه الاتجاهات عن أن تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء قد تناولتها بعض الدراسات في إطار صيغة تمويلية محددة، كما في تمويل الخدمات والمنافع، في حين تناولت دراسات التنوع آثاره على أداء المصارف ومخاطرها واستقرارها، دون الانتقال إلى اختبار انعكاس تنوع الصيغ التمويلية والاستثمارية على قدرة المصرف في الاستجابة لعدد الاحتياجات التمويلية للعملاء. وفي حدود الدراسات التي أمكن الوصول إليها ومراجعتها، لا يظهر وجود دراسة تطبيقية في البيئة الليبية تجمع بين هذين البعدين بصورة مباشرة، أي دراسة تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية بوصفه متغيراً مستقلاً، وتلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء بوصفها مخرجاً لذلك التنوع.

ومن ثم تتمثل الإضافة التي تسعى الدراسة الحالية إلى تقديمها في الانتقال من دراسة الصيغة التمويلية منفردة أو دراسة معوقات تطبيقها إلى دراسة تنوع مجموعة الصيغ التمويلية والاستثمارية التي يوفرها المصرف، وتحليل مدى ارتباط هذا التنوع بقدرته على تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة للعملاء، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي، فرع مصراته.



شكل رقم (1): نموذج الدراسة
المصدر: من إعداد الباحثين.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع عملاء فرع المصرف الإسلامي الليبي في مدينة مصراته، أما العينة فتم اختيارها بطريقة عشوائية حيث كان إجمالي عدد عملاء هذا الفرع 10,000 وتم حساب العينة العشوائية بطريقة كوكران عند مستوى ثقة (90%) ونسبة خطأ (10%)، مما أسفر عن عينة تتضمن (70) عميل، وهو عدد الاستثمارات التي تم توزيعها على العملاء فعلاً، وسيتم تفصيلها في صفحات متقدمة من هذا البحث.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية:

1. مفهوم المصارف الإسلامية:

تُعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تختص بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات مختلفة بما يتوافق مع الضوابط الشرعية ويخدم المجتمع. ويقوم نشاطها المصرفي على توظيف الأموال من خلال صيغ تمويلية واستثمارية مشروعة، بما يميزها عن المؤسسات المصرفية التقليدية في طبيعة الأدوات والأساليب المستخدمة في توظيف الأموال. (شقوري موسى، 2019، ص. 91).

2. مدخل مفاهيمي للصيغ التمويلية والاستثمارية:

تتسم الصيغ التمويلية والاستثمارية في المصارف الإسلامية بالمرونة والتنوع والتطور، ولا تأخذ شكلاً ثابتاً، بل تتعدد وفقاً لطبيعة النشاط والظروف الاقتصادية واحتياجات المتعاملين. وقد ارتبط تطورها بمحاولة توفير بدائل تمويلية واستثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق الأغراض الاقتصادية للمتعاملين. (بعيرة، 2023). وتُعرف الصيغ الاستثمارية الإسلامية بأنها مجموعة من الأنشطة المصرفية المتجددة والمتطورة التي يصاحبها تقديم الاستثمار اللازم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبما يراعي مبادئ الشريعة الإسلامية ويتعد عن الفوائد الربوية. (زمام، ديابلو، والشواي، 2023، ص. 333).

أما التمويل في الاقتصاد الإسلامي فيرتبط بتوفير الأموال وتوظيفها في المشروعات والأصول بما يهدف إلى تحقيق عائد مالي أو المساهمة في النمو الاقتصادي، ومن ثم يشمل تمويل مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية. (قحف، 2004).

3. خصائص التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تعكس طبيعة النظام المالي الإسلامي، ومن أبرزها استبعاد التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، وارتباط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، وتعدد صوره وأشكاله، إضافة إلى ارتباط التمويل بالاستثمار الحقيقي وعدم النظر إليهما باعتبارهما نشاطين منفصلين. كما يرتبط التمويل الإسلامي بجملة من القيم الأخلاقية التي تؤكد الأمانة والثقة والإتقان في المعاملات والأنشطة الاقتصادية. (شوقي، 1990). ويتميز التمويل الإسلامي كذلك بكونه تمويلًا حقيقيًا يرتبط بتقديم الأموال أو الخدمات بصورة فعلية لطالبيها، ولا يقتصر على مجرد توفير المال، بل قد يرتبط بتقديم الخبرات والمهارات، كما يرتبط بالاستثمار الحقيقي وبالمشروعات والأنشطة الاقتصادية التي يوجه إليها التمويل. (شوقي، 1990).

4. الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي:

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي في عدد من الجوانب، من أهمها طبيعة ملكية رأس المال، وطريقة تحديد العائد وتحمل نتائج النشاط، وطبيعة الأنشطة التي يمكن تمويلها. ففي بعض صيغ التمويل الإسلامي يرتبط العائد بنتيجة النشاط الاستثماري، ويكون الربح والخسارة وفقاً لطبيعة العقد ونسب المشاركة المتفق عليها، بينما لا يرتبط العائد في

التمويل الربوي بنتيجة المشروع أو ربحيته. كما يقتصر التمويل الإسلامي على الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حين لا يرتبط التمويل التقليدي بهذا القيد الشرعي. (الغريب ناصر، 1996، ص. 286).

ويظهر الاختلاف أيضاً في ارتباط التمويل الإسلامي بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، إذ تقوم الصيغ الإسلامية على معاملات أو أصول أو منافع حقيقية، بينما يقوم التمويل التقليدي القائم على الفائدة على علاقة مالية يكون فيها القرض ديناً في ذمة المستفيد مقابل عائد محدد للممول. (الغريب ناصر، 1996، ص. 286).

ثانياً: صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية:

تُعد الصيغ التمويلية والاستثمارية من أهم أنشطة المصارف الإسلامية، لما تؤديه من دور في توظيف الأموال وتحقيق الإيرادات وتوفير بدائل تمويلية للمتعاملين في إطار الضوابط الشرعية. ومن أبرز هذه الصيغ: المراجعة، والسلم، والاستصناع، والإجارة، والمضاربة، والمشاركة. (الطاهر وآخرون، 2014).

1. صيغة المراجعة:

- تُعد المراجعة من أكثر أساليب التمويل شيوعاً في المصارف الإسلامية، وتقوم على بيع السلعة بثمن معلوم يتضمن تكلفة الحصول عليها مضافاً إليها ربح معلوم ومتفق عليه. وقد عُرِفَت المراجعة في الفقه بأنها بيع السلعة بالثمن الذي اشترت به مع زيادة معلومة من الربح. (الغرياني، 2015، ص. 388).
- وتنقسم المراجعة إلى المراجعة البسيطة، التي تتم بين البائع والمشتري، والمراجعة للأمر بالشراء، التي يقوم فيها المصرف بشراء السلعة بناءً على طلب العميل ثم يبيعها له بثمن يتضمن ربحاً معلوماً ومتفقاً عليه. (بن حيزية، 2012، ص. 89؛ الغرياني، 2015).
- ومن أهم شروط صحة المراجعة أن يكون عقد الشراء الأول صحيحاً، وأن يكون ثمن السلعة وتكلفتها وربح المصرف معلوماً، وأن يكون الربح محدداً ومتفقاً عليه، وأن تكون السلعة معلومة ومطابقة للمواصفات المتفق عليها. (عبادة، 2008).

2. صيغة السلم:

- يعد السلم من الصيغ التي تستخدم في المعاملات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، حيث يقوم على شراء سلعة موصوفة في الذمة على أن يتم تسليمها في المستقبل، مقابل دفع الثمن كاملاً عند إبرام العقد. ويُعد بذلك من صور التمويل التي تتيح توفير السيولة اللازمة للمنتج مقابل التزامه بتسليم السلعة في الأجل والمواصفات المتفق عليها (أبو القاسم، 1994، ص. 282؛ الطاهر وآخرون، 2014، ص. 49).
- وينقسم السلم إلى السلم البسيط والسلم الموازي. ففي السلم البسيط يدفع المصرف الثمن مقدماً ويتسلم السلعة في الموعد المتفق عليه، بينما يقوم السلم الموازي على إبرام عقد سلم آخر مستقل لتسويق السلعة أو بيعها وفق شروط مستقلة عن العقد الأول. (العززي، 2012).
- ومن أهم شروط السلم تحديد جنس السلعة ونوعها وكميتها ومواصفاتها بصورة دقيقة، وأن تكون قابلة للتعيين في الذمة، مع دفع الثمن كاملاً عند إبرام العقد وتحديد موعد التسليم وفقاً لما يقتضيه العقد. (طایل، 2012).

3. صيغة الاستصناع:

- وتعد من أدوات التوظيف والتمويل في المصارف الإسلامية، وتقوم على التزام الصانع بتصنيع أو إنشاء شيء معين وفق مواصفات محددة متفق عليها بين الطرفين، مقابل ثمن معلوم. وتبرز أهمية هذه الصيغة في إمكانية تمويل السلع أو المشروعات التي تحتاج إلى تصنيع أو إنشاء وفق مواصفات يحددها المستفيد. (العجلوني، 2008، ص. 283).
- ويأخذ الاستصناع صورتين رئيسيتين هما الاستصناع العادي والاستصناع الموازي، ويتميز بإمكانية دفع الثمن على مراحل ودفعات تتناسب مع مراحل الإنجاز، كما يشترط أن يكون محل العقد معلوماً من حيث الجنس والنوع والقدرة والمواصفات. (العززي، 2012؛ بن حيزية، 2012).

4. صيغة الإجارة:

- تعرف الإجارة بأنها عقد يتم بين طرفين يتفقان فيه على تأجير منفعة معينة من أصل موجود بمقابل مادي خلال فترة زمنية معينة (الغرياني، 2014، ص. 489).
- وتتمثل أهم أنواع الإجارة في الإجارة المنتهية بالتملك، وهي التي تجمع بين عقد إجارة مستقل خلال مدة الانتفاع وعقد تملك للأصل عند انتهاء المدة، سواء بالبيع أو الهبة؛ والإجارة التشغيلية، التي تكون مدتها عادة أقصر من العمر الإنتاجي للأصل، وتستخدم لتأجير المعدات والأصول مقابل دفعات إيجارية (أحمد، 2017)؛ والإجارة التمويلية الموصوفة في الذمة، التي تتم بمشاركة ثلاثة أطراف، هم المنتج أو البائع والمستأجر والممول، حيث يتدخل المصرف لشراء الأصل من المنتج أو البائع ثم يوجره للعميل (وهبة وكلاش، 2012).
- ويشترط فيها أن تكون العين ملكاً للمؤجر ومن الأصول المنتفع بها، وأنه لا يجوز فسخ العقد إلا بموافقة من الطرفين، كذلك أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل (العجلوني، 2008).

5. صيغة المضاربة:

- تقوم المضاربة على تقديم أحد الطرفين رأس المال، بينما يقدم الطرف الآخر العمل والخبرة، على أن يتم توزيع الربح بينهما وفق النسبة المتفق عليها، وتعد من الصيغ التي تجمع بين المدخرات وتوجهها نحو تنمية المشاريع الاقتصادية بنجاح. (الموسوي، 2011).

- وتتنوع المضاربة بحسب أطرافها إلى مضاربة ثنائية ومضاربة جماعية، كما يمكن تقسيمها بحسب توقيت المحاسبة على الأرباح إلى مضاربة منتهية ومضاربة مستمرة، وبحسب حرية تصرف المضارب إلى مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة. (الأنصاري وآخرون، 1988؛ بن حيزية، 2012).
- ومن أهم شروط المضاربة أن يكون رأس المال معلوماً، وأن يكون الربح بين الطرفين بنسبة معلومة وشائعة، وأن يكون العمل من جانب المضارب ورأس المال من جانب رب المال، وفقاً لما تقرره أحكام العقد. (الطاهر وآخرون، 2014).

6. صيغة المشاركة:

- تُعد المشاركة من الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تقوم على اشتراك طرفين أو أكثر في رأس المال والعمل بقصد تحقيق الربح، مع تحمل نتائج النشاط وفقاً لطبيعة المشاركة ونسبة مساهمة الأطراف. (عيسى، 2001، ص. 73).
- وتنقسم المشاركة إلى مشاركة ثابتة أو مستمرة، تبقى فيها حصة الشريك في رأس المال طوال مدة العقد، ومشاركة متناقصة منتهية بالتمليك، يتناقص فيها نصيب المصرف تدريجياً نتيجة شراء الشريك لحصصه وفقاً للشروط المتفق عليها. (الطاهر وآخرون، 2014).
- ومن أهم شروط المشاركة أن يكون رأس المال والربح معلومين، وأن يكون الربح بنسبة شائعة من الربح، وأن تتحمل الأطراف الخسارة وفقاً لحصصها في رأس المال، مع توافر الأهلية والأمانة في المال والعمل. (طويل، 2012).

ثالثاً: خصائص صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية:

- تتصف صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية بمجموعة من الخصائص المرتبطة بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وتعدد الصيغ المستخدمة فيه. ومن أبرز هذه الخصائص ارتباط العائد بنتائج النشاط الاستثماري في الصيغ القائمة على المشاركة، وتوجيه التمويل نحو تلبية احتياجات الأفراد وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية. (فضل المولى، 1985).
- كما تتميز الصيغ الإسلامية بتعدد وتنوعها، وهو ما يتيح للمصرف استخدام أكثر من أسلوب في توظيف الأموال وتمويل الأنشطة المختلفة، إلى جانب ارتباط عدد من هذه الصيغ بأصول أو معاملات حقيقية، بما يجعلها مرتبطة بالنشاط الاقتصادي الفعلي. (فضل المولى، 1985).
- وتتمتع المصارف الإسلامية كذلك بتعدد الوظائف والصيغ التي يمكن أن تستخدمها في توظيف مواردها، بما في ذلك الصيغ التمويلية والاستثمارية المختلفة والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، وهو ما يعكس طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي وتعدد مجالات توظيف الأموال فيه. (فضل المولى، 1985).

رابعاً: تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية:

1. مفهوم تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية:

- تتعدد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومنها الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمهنية والحرفية. ويشمل هذا التنوع عدداً من الصيغ، من أبرزها المراجعة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والسلم والإجارة، بما يوفر للمصرف مجموعة من البدائل في توظيف موارده وتقديم خدماته التمويلية. (الطاهر وآخرون، 2014).
- ويُقصد بتنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، في إطار هذه الدراسة، تعدد الصيغ والبدائل التي يمكن للمصرف الإسلامي إتاحتها للمتعاملين بما يسمح باختيار الصيغة الأكثر ملاءمة لطبيعة النشاط أو الغرض المطلوب والقدرة على الوفاء بالالتزامات التمويلية.

2. المصرف الإسلامي الليبي وصيغ التمويل والاستثمار التي يقدمها:

- بُدع المصرف الإسلامي الليبي من المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، وقد تأسس عام 2017 برأس مال مُصرح به قدره 250 مليون دينار ليبي، ارتفع لاحقاً إلى 500 مليون دينار، ويمارس نشاطه من خلال شبكة من الفروع في عدد من المدن الليبية، من بينها طرابلس ومصراتة وبنغازي وغيرها (المصرف الإسلامي الليبي، د.ت.أ). ويقدم المصرف مجموعة متنوعة من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعكس تعدد الصيغ المستخدمة لتلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة للعملاء. وتشمل هذه الصيغ المراجعة، وبيع السلم، والاستصناع، والإجارة المنتهية بالتمليك، وإجارة المنافع، والقرض الحسن؛ حيث تُستخدم المراجعة، من بين تطبيقاتها، في تمويل شراء السيارات، بينما تتيح إجارة المنافع تمويل بعض الخدمات، وتوفر الإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع والسلم بدائل تمويلية تتناسب مع طبيعة الأصول أو الاحتياجات محل التمويل (المصرف الإسلامي الليبي، د.ت.ب). ويُعد هذا التنوع في المنتجات والصيغ أحد الجوانب التي تتيح دراسة مدى ملاءمة البدائل التمويلية المتاحة لاحتياجات العملاء، وهو ما يمثل محوراً أساسياً في الدراسة الحالية، التي تتخذ من فرع المصرف الإسلامي الليبي بمدينة مصراتة مجالاً للتطبيق الميداني.

خامساً: الاحتياجات التمويلية للعملاء:

- تتمثل الاحتياجات التمويلية في الموارد المالية التي يحتاج إليها الأفراد والمؤسسات لتغطية احتياجاتهم المختلفة، سواء المتعلقة بالاستهلاك والاقتناء الشخصي، أو بممارسة الأنشطة التجارية والإنتاجية والاستثمارية، بما يشمل تمويل الأصول والمعدات ورأس المال العامل والنفقات التشغيلية، إضافة إلى تمويل التوسع والنمو واستغلال الفرص الاستثمارية. ومن ثم تختلف طبيعة الاحتياجات التمويلية باختلاف الغرض من التمويل وطبيعة النشاط وحجم الموارد المطلوبة.

ويمكن تصنيف الاحتياجات التمويلية، بحسب الغرض منها، إلى احتياجات استهلاكية وتجارية وإنتاجية؛ فالاحتياجات الاستهلاكية ترتبط بتمويل اقتناء السلع والخدمات اللازمة للأفراد، في حين تشمل الاحتياجات التجارية تمويل الأنشطة المرتبطة بشراء السلع وتداولها وتوزيعها، وما يتصل بذلك من عمليات النقل والشحن والتفريغ والتعبئة والتخزين. أما الاحتياجات الإنتاجية فتتعلق بتمويل الأنشطة الصناعية والإنتاجية التي تستخدم الخامات أو السلع نصف المصنعة أو تقوم بتجميع مكونات المنتجات، وتشمل مختلف مراحل العملية الإنتاجية، للمشروعات المنتجة للسلع الإنتاجية أو الاستهلاكية (سلفاوي، 2011).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل تصوراتهم حول أثر تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء في المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته. وتم تصميم الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتضم مجموعة من الأسئلة مقسمة إلى جزئين رئيسيين، الجزء الأول يتناول البيانات الديموغرافية للعملاء متمثلة في (النوع، العمر، المستوى التعليمي، نشاط العمل)، وتضمن الجزء الثاني عشر عبارات خاصة بالمتغير المستقل: (تنوع خدمات التمويل والاستثمار)، والجزء الثالث تضمن تسع عبارات تقيس المتغير التابع: (تلبية الاحتياجات التمويلية)، واستخدمت الباحثتان طريقة العينة العشوائية البسيطة من إجمالي مفردات مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (70) استبانة، وقد تم استرجاع عدد (68) منها وكان الفاقد استمارتان فقط، والجدول التالي يوضح عدد الاستبانة الموزعة، والمفقودة، والمتحصل عليها ونسبة الاستجابة:

جدول رقم (1): الاستبانة الموزعة

الاستبانة الموزعة	الاستبانة المتحصل عليها	الاستبانات المفقودة	الاستبانات المستبعدة	نسبة الاستجابة
70	68	2	0	97.1%

المصدر: من إعداد الباحثتين

وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة على فقرات الاستبانة، وهو يُتيح للعملاء التعبير عن درجة موافقتهم من خلال خمسة مستويات مرتبة تسهل عملية قياس الفروقات في إجاباتهم وتحليلها إحصائياً، والجدول التالي يبين هذا المقياس:

جدول رقم (2): ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس ليكرت الخماسي

العبرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة الممنوحة	1	2	3	4	5
المستوى	من 1 إلى أقل من 1.80	من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.4	من 3.40 إلى أقل من 4.2	من 4.2 إلى 5
درجة الموافقة	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جداً

1. ثبات الاستبانة:

تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة، وتبلغ أقل قيمة مقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (0.60) وكلما ازدادت تكون نتائج الدراسة أكثر مصداقية قابلية للتعميم، والجدول التالي يبين النتائج:

جدول رقم (3): معامل ألفا كرونباخ لأفراد العينة

ت	المحور	عدد العبارات	الثبات
1	تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية (المتغير المستقل)	10	0.796
2	تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء (المتغير التابع)	9	0.840
	الثبات العام للاستبانة	19	0.894

الجدول من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (3) أن معامل ألفا كرونباخ لأفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة وعلى الاستبانة ككل يتمتع بمصداقية وثبات جيد، إذ تراوحت قيمة المعامل بين محوري الدراسة (من 0.796 إلى 0.84)، بينما بلغ معامل الثبات العام للاستبانة (0.894)، وهو معامل ثبات مرتفع يتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائياً، أي أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي، وبالتالي يمكن تطبيقها على عينة الدراسة والوثوق بنتائجها وتعميمها.

2. أدوات التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من العينة المختارة من مجتمع الدراسة، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية بالاعتماد البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) الذي يرمز له اختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 29، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي: (اختبار

ألفا كرونباخ، اختبار التوزيع الطبيعي، جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أسلوب نموذج الانحدار البسيط، اختبار (F)).
عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة:
الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:
 يبين الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية للخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

جدول رقم (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات (النوع، العمر، المستوى التعليمي، نشاط العمل)

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	61.8%
	أنثى	35.3%
	لم يجب	2.9%
	الإجمالي	100%
العمر	أقل من 25 سنة	52.9%
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	20.6%
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	20.6%
	45 سنة فأكثر	4.4%
	لم يجب	1.5%
	الإجمالي	100%
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	8.8%
	جامعي	69.1%
	ماجستير	17.6%
	دكتوراه	2.9%
	لم يجب	1.5%
	الإجمالي	100%
الدخل الشهري	أقل من 1000 د. ل.	30.9%
	من 1001 إلى 2000 د. ل.	32.4%
	من 2001 إلى 3000 د. ل.	26.5%
	من 3001 إلى 4000 د. ل.	5.9%
	أكثر من 4000 د. ل.	1.5%
	لم يجب	2.9%
الوظيفة	الإجمالي	100%
	موظف	45.6%
	عمل حر	39.7%
	متقاعد	1.5%
	أخرى	10.3%
	لم يجب	2.9%
هل سبق الاستفادة من خدمات التمويل بالمصرف؟	الإجمالي	100%
	نعم	51.5%
	لا	41.2%
	لم يجب	7.4%
	الإجمالي	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل باستخدام SPSS

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة بلغت (61.8%)، مقابل (35.3%) للإناث، في حين لم يُجب (2.9%) عن هذا السؤال. كما يتبين أن أكثر من نصف أفراد العينة تقل أعمارهم عن (25) سنة بنسبة (52.9%)، تليها الفئتان العمريتان من (25) إلى أقل من (35) سنة ومن (35) إلى أقل من (45) سنة بنسبة متساوية بلغت (20.6%) لكل منهما، وهو ما يدل على أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة. كما تظهر النتائج أن أغلب أفراد العينة يحملون مؤهلاً جامعياً بنسبة (69.1%)، يليهم حملة الماجستير بنسبة (17.6%)، مما يعكس ارتفاع المستوى التعليمي لغالبية أفراد العينة. أما من حيث مستوى الدخل الشهري، فقد تبين أن الفئتين اللتين يقل دخلهما عن (1000) دينار ليبي وتتراوح دخول أفرادهما بين (1001 و 2000) دينار ليبي تمثلان معاً (63.3%) من أفراد العينة، في حين بلغت نسبة من تزيد دخولهم على (3000) دينار ليبي (7.4%). وفيما يتعلق بالوظيفة، جاءت فئة الموظفين في المقدمة بنسبة (45.6%)، تليها فئة أصحاب الأعمال الحرة بنسبة (39.7%). وأخيراً، أظهرت النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة (51.5%) سبق لهم الاستفادة من خدمات التمويل التي يقدمها المصرف، مقابل (41.2%) لم يسبق لهم ذلك، في حين لم يُجب (7.4%) عن هذا السؤال، وهو ما يشير إلى أن نسبة معتبرة من أفراد العينة لديهم تجربة سابقة مع خدمات التمويل بالمصرف، بما يدعم قدرتهم على تقييم واقع صيغ التمويل ومدى تلبيتها لاحتياجاتهم.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل إجراء الاختبارات الإحصائية الاستدلالية، تم التحقق من اعتدالية توزيع بيانات محوري الدراسة باستخدام اختبار كولموجوروف، سميرونوف (Kolmogorov-Smirnov)، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (5):

جدول رقم (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

Kolmogorov-Smirnov			المتغير
.Sig	df	القيمة	
0.200	68	0.089	المتغير المستقل: تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية
0.200	68	0.087	المتغير التابع: تلبية الاحتياجات التمويلية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS)

يتضح من نتائج اختبار كولموجوروف، سميرونوف أن مستوى الدلالة لكلا المتغيرين بلغ (0.200) وهو أكبر من (0.05)، مما يشير إلى أن بيانات المتغيرين تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يبرر استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية (Parametric Tests) كنموذج الانحدار الخطي واختبار (T) في اختبار فرضية الدراسة.

التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة:

تناولت هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة التي ترتبط بموضوع أثر تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء، وفيما يلي عرض وتحليل فقرات كل محور:

- **محور تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية:** يبين الجدول التالي المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة لمحور تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية مرتبة حسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة.

جدول رقم (6): فقرات محور تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية

ت	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	يقدم المصرف مجموعة متنوعة من صيغ التمويل والاستثمار.	ك	13	31	17	7	3.74	0.891	2	3.60
2	تتوافر لدى المصرف صيغ تمويل تلائم احتياجات تمويلية مختلفة.	ك	9	30	18	10	3.53	0.954	8	
3	تتوافر صيغ تمويل لأغراض متعددة مثل الاستهلاك، والتجارة، والإنتاج.	ك	9	38	18	3	3.78	0.730	1	
4	تتوافر صيغ استثمار تقوم على المشاركة في الأرباح والخسائر.	ك	12	28	16	11	3.57	1.012	7	
5	يتيح المصرف إمكانية الاختيار بين أكثر من صيغة تمويلية.	ك	9	33	18	7	3.62	0.898	6	
6	تختلف مدد السداد بين صيغ التمويل المتاحة.	ك	10	34	15	8	3.65	0.927	5	
7	تختلف قيم الدفعات بين صيغ التمويل المتاحة.	ك	10	35	17	6	3.72	0.826	3	
8	تختلف هوامش الربح بين صيغ التمويل المتاحة.	ك	9	32	22	4	3.65	0.842	4	
9	يوفر المصرف صيغ تمويل قائمة على أصول حقيقية مثل السلع أو المعدات أو العقار.	ك	5	26	26	11	3.37	0.845	10	
10	يقدم المصرف بدائل تمويلية في حال عدم مناسبة صيغة معينة.	ك	8	24	25	8	3.38	0.993	9	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (6) إلى أن الفقرة رقم (3) "تتوافر صيغ تمويل لأغراض متعددة مثل الاستهلاك، والتجارة، والإنتاج" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وانحراف معياري (0.730)، تلتها الفقرة رقم (1) "يقدم المصرف مجموعة متنوعة من صيغ التمويل والاستثمار" في المرتبة الثانية بمتوسط (3.74)، ثم الفقرة رقم

(7) "تختلف قيم الدفعات بين صيغ التمويل المتاحة" في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.72)، وهو ما يعكس إدراكاً جيداً لدى العملاء بتعدد أغراض التمويل واختلاف شروطه. في المقابل، جاءت الفقرة رقم (9) "يؤثر المصرف صيغ تمويل قائمة على أصول حقيقية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.37) وهو أدنى متوسط ضمن فقرات المحور، تليها الفقرة رقم (10) "يقدم المصرف بدائل تمويلية في حال عدم مناسبة صيغة معينة" بمتوسط (3.38)، مما قد يشير إلى وجود قصور نسبي في تنوع صيغ التمويل القائمة على الأصول الحقيقية وفي توفير بدائل تمويلية كافية مقارنة ببقية الجوانب. وبلغ المتوسط الحسابي العام لمحور تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية (3.60) بدرجة موافقة (عالية) وفقاً لمقياس الدراسة، وهو ما يدل على أن عملاء المصرف الإسلامي الليبي – فرع مصراتة يرون أن المصرف يقدم تنوعاً جيداً في صيغ التمويل والاستثمار المتاحة لهم.

ويتضح أيضاً من الجدول رقم (6) أن المتوسط العام لإجابات المبحوثين حول محور تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية يبلغ (3.6) وهو أكبر من المتوسط المفترض (3) ويقع في المدى (3.41-4.20)، وبذلك يمكن القول بأن مستوى تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراتة جاء بدرجة (عالية) من وجهة نظر عملاء المصرف" وهذا يجيب على تساؤل الدراسة الفرعي الأول.

- **محور تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء:** يبين الجدول التالي المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات العينة لمحور تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء مرتبة حسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة.

الجدول رقم (7): فقرات تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء

ت	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	المتوسط العام
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
3.51	1	ك	21	19	25	2	3.84	0.956	1	
		%	30.9%	27.9%	36.8%	2.9%				
	2	%	8.8%	36.8%	32.4%	14.7%	3.25	1.056	9	
	3	ك	11	33	17	6	3.69	0.902	2	
		%	16.2%	48.5%	25.0%	8.8%				
	4		10	27	20	8	3.49	1.029	5	
	5		8	22	23	13	3.31	1.011	8	
	6		9	24	19	14	3.35	1.048	7	
	7	ك	7	27	25	8	3.46	0.888	6	
		%	10.3%	39.7%	36.8%	11.8%				
	8	ك	12	25	27	4	3.66	0.840	3	
		%	17.6%	36.8%	39.7%	5.9%				
	9	ك	11	29	19	6	3.57	1.012	4	
		%	16.2%	42.6%	27.9%	8.8%				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)

يتبين من الجدول رقم (7) أن الفقرة رقم (1) "تتوافر صيغ تمويل مناسبة لمختلف أنواع الاحتياجات (شراء، تشغيل، استثمار)" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.84) وانحراف معياري (0.956)، تلتها الفقرة رقم (3) "شروط السداد في الصيغ التمويلية تتناسب مع القدرة المالية للعملاء" في المرتبة الثانية بمتوسط (3.69)، ثم الفقرة رقم (8) "يساهم تنوع صيغ التمويل في تحسين قدرة المصرف على تلبية احتياجات العملاء" في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.66). في المقابل، جاءت الفقرة رقم (2) "حجم التمويل الذي يتيح المصرف يعد كافياً لتلبية الاحتياجات التمويلية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.25) وهو أدنى متوسط ضمن فقرات المحور، تليها الفقرة رقم (5) "المدة الزمنية

لخيارات التمويل المختلفة مناسبة لاحتياجاتي" بمتوسط (3.31)، مما يشير إلى وجود تحفظ نسبي لدى بعض العملاء تجاه كفاية حجم التمويل الممنوح ومدى ملائمة آجاله الزمنية لاحتياجاتهم الفعلية. وبلغ المتوسط الحسابي العام لمحوّر تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء (3.51) بدرجة موافقة (عالية)، وهذا يدل على أن عملاء المصرف الإسلامي الليبي – فرع مصراته يشعرون بشكل عام بأن المصرف يلبي احتياجاتهم التمويلية بمستوى جيد، وإن كان هناك مجالاً للتحسين في بعض الجوانب المتعلقة بحجم التمويل ومدد السداد.

وأيضاً ويتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسط العام لإجابات المبحوثين حول محور تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء يبلغ (3.513) وهو أكبر من المتوسط المفترض (3) ويقع في المدى (3.41-4.20)، وبذلك يمكن القول بأن "مستوى تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته جاء أيضاً بدرجة (عالية) من وجهة نظرهم" وهذا يجيب على تساؤل الدراسة الفرعي الثاني.

اختبار فرضية الدراسة:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته. تم استخدام اختبار نموذج الانحدار من خلال اختبار F الناتج عنه، لاختبار هذه الفرضية ومعرفة إن كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، ويبين الجدول رقم (8) النتائج:

جدول رقم (8): نتائج اختبار الانحدار البسيط واختبار F الناتج عنه

الفرضية	R	R ²	F	β	p-value	القرار
H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته.	0.744	0.554	82.072	0.904	0.000	رفض H0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.744)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية وتلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.554)، وهذا يعني أن ما نسبته (55.4%) من التباين الحاصل في تلبية الاحتياجات التمويلية في عينة الدراسة يُفسّر بتنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، بينما تُعزى النسبة المتبقية (44.6%) إلى عوامل أخرى لم تُدرج ضمن نموذج الدراسة، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (82.072) بمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت قيمة معامل الانحدار (B) (0.904)، مما يعني أن زيادة تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية بمقدار وحدة واحدة تقابلها زيادة في مستوى تلبية الاحتياجات التمويلية للعينة بمقدار (0.904) وحدة.

وبما أن مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج (0.000) أقل من (0.05)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته، وهو ما يؤكد الدور المحوري الذي يؤديه تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تحسين قدرة المصرف على تلبية الاحتياجات التمويلية المتنوعة لعملائه.

النتائج:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها:

1. أظهرت النتائج أن مستوى تنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في المصرف الإسلامي الليبي – فرع مصراته جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي بلغ (3.60).
2. جاء مستوى تلبية الاحتياجات التمويلية للعملاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي بلغ (3.51)، مما يعكس قدرة المصرف على تلبية احتياجات عملائه بدرجة مرتفعة.
3. تبين أن أكثر جوانب تنوع الصيغ التمويلية توافراً يتمثل في تقديم صيغ تلائم أغراضاً متعددة، كالاستهلاك والتجارة والإنتاج، بمتوسط حسابي بلغ (3.78)، بينما سجل التمويل القائم على الأصول الحقيقية أدنى متوسط (3.37)، مما يشير إلى محدودية التنوع في البدائل التمويلية المتاحة مقارنةً بتعدد الأغراض التي تخدمها.
4. سجلت كفاية مبالغ التمويل وملاءمة آجاله متوسطين بلغا (3.25) و(3.31) على التوالي، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من المواءمة بين شروط التمويل واحتياجات العملاء.
5. أظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتنوع صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف الإسلامي الليبي فرع مصراته، حيث بلغ معامل الارتباط (0.744) ومعامل التحديد (0.554).

التوصيات:

1. من أهم التوصيات التي يمكن تقديمها للمصرف الإسلامي الليبي بناءً على النتائج المستخلصة من هذا البحث: توسيع تنوع صيغ التمويل المرتبطة بالأصول الحقيقية بما يتناسب مع اختلاف الأغراض والاحتياجات التمويلية للعملاء.
2. توفير بدائل تمويلية متعددة داخل الصيغة الواحدة بما يتيح للعملاء خيارات أكثر ملاءمة لظروفهم واحتياجاتهم.
3. مراجعة حدود مبالغ التمويل بما يعزز قدرتها على تغطية الاحتياجات الفعلية للعملاء.
4. مواءمة آجال التمويل مع طبيعة النشاط ومواعيد التدفقات النقدية والقدرة على السداد.
5. اعتماد مؤشرات دورية لقياس مدى ملاءمة الصيغ التمويلية ومبالغ التمويل وآجالها لاحتياجات العملاء وتطويرها في ضوء نتائج التقييم.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو القاسم، إسماعيل بن عباد الصاحب. (1994). المحيط في اللغة (تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط.1). عالم الكتب.
2. بن حيزية، سارة. (2012). أساسيات الصيرفة الإسلامية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
3. التواتي، أحمد بلقاسم، وعون، سراج عبد الله. (2021). إشكاليات التمويل المصرفي للمشروعات الصغرى بعد التحول للصيرفة الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (17)، 6-30. <https://doi.org/10.59743/epj.vi17.33>
4. الجدير، مصطفى خليفة بلقاسم. (2022). محددات تطبيق صيغة الاستصناع في التمويل الإسلامي: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. مجلة الجامعي، (36)، 228-253. <https://aljameai.org.ly/index.php/aljameai/article/view/867>
5. الجدير، مصطفى خليفة بلقاسم. (2023). المشاركة في التمويل الإسلامي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(1)، 579-595. <https://doi.org/10.53796/hnsj4136>
6. زمام، أمال، ديابلو، محمد نجيب، والشواي، حمزة. (2023). الصيرفة الإسلامية في إطار السياسة المالية الحديثة (ط.1). المركز المغربي شرق أدنى - للدراسات الاستراتيجية. https://figshare.com/articles/book/b____/25427779?file=45104863&utm_source=chatgpt.com
7. سلفاوي، بدر. (2011). فعالية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتقريب [مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر].
8. شقوري، نوري موسى. (2019). المصارف الإسلامية للاستثمار والتمويل في الإسلام (ط.1). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. طایل، مصطفى كمال السيد. (2012). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي (ط.1). دار أسامة للنشر والتوزيع.
10. العجلوني، محمد محمود. (2008). البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية (ط.1). دار المسيرة للنشر والتوزيع.
11. العززي، شهاب أحمد سعيد. (2012). إدارة البنوك الإسلامية (ط.1). دار النفائس للنشر والتوزيع.
12. الغريب، ناصر. (1996). أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل (ط.1). دار أبو لولو للطباعة والنشر والتوزيع.
13. فضل المولى، نصر الدين. (1985). المصارف الإسلامية: تحليل نظري ودراسة تطبيقية على مصرف إسلامي. دار العلم للطباعة والنشر.
14. الفقيه، وليد حسين، وبازينة، عيسى يوسف، والأسطى، عبدالعزيز علي. (2023). كفاءة الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات التمويل العقاري: مقترح تطبيقي لدعم عمليات التمويل بمصرف الادخار والاستثمار العقاري. مجلة الدراسات الاقتصادية، 6(2)، 209-224. <https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/ar/article/view/1218>
15. قادري، محمد الطاهر، جعيد، البشير، وكاكي، عبد الكريم. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. مكتبة حسين العصرية.
16. قحف، منذر. (2004). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي (ط.3). البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
17. كريم، سالم أحمد. (2023). الأولوية التفضيلية لصيغ التمويل والاستثمار للمصارف الإسلامية بالسوق المصرفي في ليبيا من وجهة نظر متخذ القرار: دراسة حالة لمصرف شمال أفريقيا الرئيسي. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 4(1)، 318-337. <https://doi.org/10.65414/najsp.v1i4.124>

18. مسعود، أحمد سعد أحمد. (2023). آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف اليقين. مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، 8(15)، 137-150. <https://doi.org/10.65137/jhas.v8i15.140>

19. المصرف الإسلامي الليبي. (د.ت.أ.). عن المصرف. <https://portal.lib.com.ly> عن-المصرف/

20. المصرف الإسلامي الليبي. (د.ت.ب.). التمويل الإسلامي. <https://portal.lib.com.ly> /التمويل-الإسلامي/

21. الموسوي، حيدر يونس. (2011). المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية. دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع.

22. ناب، أبوبكر عبد الكريم بارق. (2021). صيغة تمويل الخدمات والمنافع: متطلباتها وإمكانية تطبيقها كمصدر للتمويل الشخصي: دراسة ميدانية لمصرف الجمهورية بليبيا [أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا]. مستودع الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

<https://studentrepo.iium.edu.my/entities/publication/e6d3975f-e952-4193-b65d-6919485c6332>

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Albashir, W. A., Zainuddin, Y., & Panigrahi, S. K. (2018). The acceptance of Islamic banking products in Libya: A theory of planned behavior approach. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(3), 105–111. <https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/6193>
2. Al-Kayed, L. T., & Aliani, K. C. (2020). Effects of focus versus diversification on bank risk and return: Evidence from Islamic banks' loan portfolios. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 11(10), 2155–2168. <https://doi.org/10.1108/JIABR-10-2019-0192>
3. Enab, A. A. M. B., Noor, A. M., & Saleh, A. O. H. (2019). The extent of possibility of applying a mode of financing services and benefits in Libyan banks. *International Journal of Fiqh and Usul Al-Fiqh Studies*, 3(2), 47–57. <https://doi.org/10.31436/ijfus.v3i2.154>
4. Gait, A., & Worthington, A. C. (2015). Attitudes of Libyan retail consumers toward Islamic methods of finance. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 8(4), 439–454. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-04-2013-0056>
5. Šeho, M., Shaiban, M. S. M., & Ghafoor, A. (2023). Loan and financing diversification and bank stability in dual-banking systems. *Finance Research Letters*, 51, Article 103395. <https://doi.org/10.1016/j.frl.2022.103395>